S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL

S/PV.3202
20 April 1993

مجلس الأمن APR 13

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية بعد الثلاثة آلاف والماثتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الساعة ١١/٣٠

الرئيس : السيد ماركر	(باكستان)
الأعضاء : الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
البرازيل	السيد ساردنبرغ
جيبوتي	السيد علهاي
الرأس الأخضر	السيد جيسس
الصين	السيد شين جيان
فرنسا	السيد مريميه
فنزويلا	السيد بيفيرو
المغرب	السيد بن جلون تويمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
نيوزيلندا	السيد أوبراين
هنغاريا	السيد إردوس
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غراي
اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرارات المتخذة في الجلسة ٣٢٠١، أدعو ممثل البوسنة والهرسك لشغل مقعد على طاولة المجلس؛ وأدعو ممثلي الأرجنتين والأردن وأفغانستان وإكوادور والبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وإيطاليا والبحرين وبلغاريا وتركيا والجزائر وجزر القمر والدانمرك ورومانيا وسلوفينيا والسنغال والسويد وسيراليون وقطر وكرواتيا وكندا وليتوانيا وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والنمسا إلى شغل مقاعدهم إلى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كارديناس (الأرجنتين)، والسيد أبو عودة (الأردن)، والسيد فرهدي (أفغانستان)، والسيد ايالا لاسو (إكوادور)، والسيد شكورتي (ألبانيا)، والسيد غرافزو رانتزاو (ألمانيا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد سوغاردا (اندونيسيا)، والسيد باتيوك (أوكرانيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كوليدز (أيرلندا)، والسيد شيالويا (ايطاليا)، والسيد عبد الغفار (البحرين)، والسيد باشوفسكي (بلغاريا)، والسيد بوركوغلو (تركيا)، والسيد حديد (الجزائر)، والسيد مؤمن (جزر القمر)، والسيد هاكونسن (الدانمرك)، والسيد فويتشو (رومانيا)، والسيد تورك (سلوفينيا)، والسيد سيسي (السنغال)، والسيد أوزفالد (السويد)، والسيد كوروما (سيراليون)، والسيد النعمة (قطر)، والسيد دروبنجاك (كرواتيا)، والسيدة فريشيت (كندا)، والسيد سيموتيس (ليتوانيا)، والسيد كاميليري (مالطة)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية)، والسيد هوهنفلدر (النمسا)، مقاعد إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجمهورية التشيكية يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/25632، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل بلغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد باشوفيسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل وأن أعرب عن تقديرنا لقيادتكم القديرة لأعمال المجلس.

يجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة في البوسنة والهرسك التي تعد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فلا تزال حرب طاحنة تدور في ذلك البلد على نطاق واسع تودي بحياة عشرات الآلاف من البشر وترغم الملايين على مغادرة ديارهم وتتسبب في دمار ومأساة انسانية مروعة. ومما لا شك فيه أن هذا الصراع هو أبشع ما شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حيث تتعرض فيه حقوق الإنسان لانتهاكات جسيمة وتنكر فيه أقدس القيم الإنسانية ويمارس فيه "التطهير الاثني" البغيض ضد المدنيين الأبرياء. ومن أحدث الأمثلة على هذه الممارسات الشنيعة وأكثرها فظاعة الأحداث التي جرت في شرق البوسنة والهرسك، وخاصة الهجمات التي شنت على سريبرينيتسا.

ومن الجوانب الأخرى للصراع المثيرة للفزع التحدي المستمر المرفوض رفضا باتا للجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الدولية وإعاقة الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية في معرض تنفيذ ولايتها. وأود أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن بالغ تقدير حكومتي للطريقة الشجاعة والجديرة بالثناء التي تحلى بها موظفو قوة الأمم المتحدة للحماية المدنيون والعسكريون على حد سواء في ظل ظروف صعبة للغاية.

لا يسع المجتمع الدولي، بل لا يمكنه أن يتساهل بعد الآن مع هذه الانتهاكات الواضحة والمستمرة لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن النظام القانوني الدولي الذي أنشئ في فترة ما بعد الحرب يتعرض للخطر بجميع أبعاده السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية. والحرب في البوسنة والهرسك ما لم توقف دونما ابطاء قد تمتد الى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة وخارجها مما يعرض للخطر السلم والأمن في البلقان والاستقرار في أوروبا. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر، على سبيل الأولوية، في الحاجة الى الاسراع في اتخاذ اجراءات وقائية فعالة لتفادي احتمال انتشار الصراع الى مقدونيا وكوسوفو، الأمر الذي سيؤدي الى موجات جديدة من اللاجئين وارتكاب فظائع جديدة. ونحن نشعر بقلق بالغ ازاء هذا الاحتمال.

إن بلغاريا ما فتئت تطالب منذ بداية الصراع في يوغوسلافيا السابقة بالبحث عن حل سلمي يستند الى المبادئ والقواعد المعترف بها عالميا. ونؤيد تأييدا كاملا كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا نزال ملتزمين بتنفيذها. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي الآن على حمل الجانب الصربي البوسني على قبول خطة فانس - أوين للسلم بأكملها باعتبارها الخيار الملائم الوحيد لإنهاء سفك الدماء وايجاد حل دائم

للصراع. وهناك حاجة فورية لزيادة الضغط الدولي عن طريق اتخاذ اجراءات ملائمة لضمان التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن.

تؤيد بلغاريا بقوة مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولا بد من التأكيد على أننا عندما نؤيد العزم على وضع حد للصراع لا نواجه الشعب الصربي بل أولئك الذين اختاروا "التطهير الاثني" وغيره من الممارسات اللاإنسانية لتحقيق مآربهم السياسية الأنانية. ينبغي للشعب الصربي أن يمعن النظر في هذه الظاهرة وأن يدرك أنها غير مقبولة ومرفوضة رفضا قاطعا من جانب المجتمع الدولي.

من الضروري اتخاذ اجراء حاسم دونما ابطاء. وقد أعربنا مرارا تأييدنا للجهود المبذولة في هذا الصدد. بيد أننا نظرا للحقائق الجغرافية السياسية والتاريخية لمنطقة البلقان نؤكد من جديد موقفنا المبدئي المتمثل في عدم تدخل بلغاريا في الصراع بأية قوة مسلحة وأن الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة يجعل من الحتمي على بقية دول البلقان أن تلتزم بنفس الالتزام.

وتؤيد بلغاريا تأييدا راسخا التدابير المتخذة من جانب مجلس الأمن والرامية الى تشجيع التوصل الى حل سلمي سريع عن طريق الوسائل السياسية والاقتصادية. ومن ثم فإننا نؤيد اعتماد القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) ونبدي استعدادنا لتنفيذ أحكامه تنفيذا صارما. وفي الوقت نفسه، نناشد أولئك الذين جعلوا اتخاذ هذه التدابير الصارمة أمرا لا مفر منه أن يعيدوا النظر في سياساتهم وأن يبدوا شعورا بالمسؤولية عن مستقبل شعوبهم.

لقد تقيدت بلغاريا تقيدا صارما بالاضطلاع بمسؤوليتها عن تنفيذ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن. علاوة على ذلك أبدينا بل وأثبتنا بالممارسة حسن نيتنا للتعاون في الجهود الرامية الى ضمان فعالية تلك العقوبات. وتعمل الحكومة البلغارية بتنسيق وثيق مع دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية وتشارك في جهودها الجماعية. وإننا اذ نضطلع بنصيبنا من المسؤولية عن ضمان تنفيذ العقوبات إنما ننطلق من فهمنا بأن العقوبات هي وسيلة واحدة من وسائل تحقيق التسوية.

وفي الوقت ذاته ينبغي أن نؤكد أن بلغاريا أكثر البلدان الواقعة على حدود صربيا والجبل الأسود تضررا بتنفيذ العقوبات الاقتصادية. وإن أحكام القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، عند سريانها، ستقطع خطوط النقل التي تربط بلغاريا مع بقية أوروبا بشكل كلي تقريبا. وسيكلفنا تنفيذ التدابير ثمنا باهظا للغاية وسنجد أنفسنا في موقف صعب للغاية اذا ما تعين علينا دفع هذا الثمن لوحدنا. إننا نرحب بإنشاء هيئة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تنشأ عن تنفيذ العقوبات ونأمل أن ترسي تلك الهيئة آلية ملموسة

لمساعدة الدول الأكثر تضررا في التغلب على مصاعبها. وينبغي لتلك الآلية حينئذ أن تدعم بسلطة مجلس الأمن عن طريق اتخاذ قرار ملائم.

وبالاضافة الى امكانية تقديم المساعدة والتعويض عن الخسائر نرى أنه ينبغي النظر أيضا في خيارات أخرى مثل الاستثمارات والاعتمادات الأجنبية، ولا سيما المخصصة لمشاريع بناء الهياكل الأساسية التي تتأثر مباشرة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن بين هذه المشاريع يمكن أن نذكر بناء جسر على نهر الدانوب في فيدين/كلفات وسكة حديد بين صوفيا وسكوبيا وغيرها من مشاريع الطرق والسكك الحديدية. وإننا نعتقد أن مساهمة المؤسسات المالية الدولية وكذلك جهود التعاون المتعددة الأطراف والثنائية ضرورية للغاية في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الامارات العربية المتحدة. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والأدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة وبالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن أتقدم الى سعادتكم والى بلدكم الصديق باكستان بالتهنئة الخالصة والصادقة على رئاستكم للمجلس خلال الشهر الحالي. ونحن على ثقة تامة بأن خبرتكم الواسعة في العديد من القضايا الدولية وبالخصوص تلك التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين سوف تساهم في الوصول الى نتائج ايجابية لمصلحة البشرية جمعاء.

كما يسعدني أيضا أن أتقدم لسلفكم سعادة السفير أوبراين المندوب الدائم لنيوزيلندا بالشكر الجزيل على رئاسته الحكيمة وإدارته القديرة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد مضى أكثر من عام على قيام القوات الصربية غير النظامية والمدعومة عسكريا وسياسيا ومعنويا من قبل صربيا والجبل الأسود بارتكاب عدوانها الآثم على جمهورية البوسنة والهرسك بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الانساني والشرعية الدولية.

لقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة القرار تلو القرار أملا في أن تؤدي تلك القرارات المتلاحقة، وآخرها القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، إلى وقف العدوان من أجل الوصول إلى حل سلمي للمشكلة القائمة. وعلى العكس من ذلك تمادت القوات الصربية في عدوانها وممارستها لسياسة التطهير العرقي والابادة الجماعية غير مبالية بتلك القرارات ودون إعارتها أي اهتمام، نظرا لأن تلك القرارات لم تتضمن إجراءات رادعة مما مكنها من الاستمرار في عدوانها وانتهاكاتها لأبسط قواعد حقوق الانسان.

تجاه هذه الحالة القائمة والتحدي الصارخ والانتهاك المستمر من قبل القوات الصربية للشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن، فإنه أصبح لزاما على المجلس انتهاج واتخاذ أسلوب الردع تجاه المعتدي من جهة ورفع الحظر المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك من جهة أخرى لتمكينها من ممارسة حق الدفاع السيادي والمشروع عن النفس. وعلى المجلس أن يستجيب للنداءات الدولية الداعية إلى إيجاد حل سلمي ووضع حد للعدوان الغاشم على جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الأخير الذي عقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة يومي ٤ و ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موقف حكومات دول المجلس من الوضع القائم والسائد في جمهورية البوسنة والهرسك:

"يدين المجلس الوزاري بشدة العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك ... ويطالب مجلس الأمن باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية، منها رفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، لتمكينها من ممارسة حق الدفاع عن النفس واللجوء إلى القوة العسكرية استنادا إلى المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإعادة الأمن والسلم الدوليين وإرغام قوى العدوان على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، والحيلولة دون مكافأة المعتدين، بمنع إحداث تغيير في التركيبة السكانية أو تحقيق مكاسب إقليمية، وإجبار القوات الصربية على الانسحاب واحترام استقلال سيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك"

لقد أوكل الميثاق إلى مجلس الأمن مسؤولية رئيسية وأساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما أفرد الميثاق للدول الخمس ذات العضوية الدائمة مسؤولية خاصة ومميزة في هذا السبيل. ورغم أننا نشارك العديد من الدول في الرأي بأن المجلس لم يقم باتخاذ الاجراءات الضرورية منذ بداية الأزمة لمجابهة العدوان الصربي والتصدي له، فإننا في الوقت ذاته نرى أن الفرصة ما زالت سانحة والوقت لم يفت للقيام بما هو واجب وضروري في هذا الصدد.

إن الحلول التي نطالب بها لحل المشكلة القائمة تتفق مع الميثاق ومع مبادئ القانون الدولي في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحل النزاعات بالطرق السلمية ورفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتمكين المعتدي من تحقيق مكاسب ومغانم من وراء عدوانه.

وختاما أود أن أؤكد للمجلس إيماننا الراسخ بدور الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا المبدأ ينبع من قناعتنا التامة بسياستنا المبنية على حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية، التزاما بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ومن ذلك المنطلق فإننا نرى أن مسؤولية حفظ السلم والاستقرار والأمن والتعايش بين الشعوب مسؤولية جماعية، ولمجلس الأمن دور رئيسي وأساسي في الدفاع عنها وبالذات في الحالة القائمة في جمهورية البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

المتكلم التالي هو ممثل جزر القمر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشاطر وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية الوفود التي سبقته في التعبير عن أحر تهانئها لكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل الحالي. ونحن على ثقة من أن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيضطلع بمسؤولياته بنجاح.

كما يود وفدي أن يوجه الشكر إلى السفير أوبراين ممثل نيوزيلندا الدائم على قيادته البارعة للمجلس خلال شهر آذار/مارس.

إن موقف بلدي من عدوان صربيا والجبل الأسود على السكان المسلمين في البوسنة والهرسك معروف لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة عموما. لذلك فإننا لا ننتوي أن نثقل على المجلس بالتكرار. بيد أنني لا بد أن أقول إن وفدي يتكلم اليوم بشعور من الحزن الكبير وخيبة الأمل إزاء عجزنا

عن المساعدة بأي شكل لوقف الذبح الوحشي للنساء والأطفال والمدنيين الأبرياء في البوسنة والهرسك. إن وحشية الصرب واستهانتهم القاسية الفؤاد بالحياة البشرية وفكرة حدوث هذا فيما يسمى بأوروبا المتحضرة يملأنا بالازدراء والاحتقار للذين يحاولون دائما تلقيننا دروسا عن السلوك المتحضر. ولنأمل أنهم بعد هذا سيعترفون بأن الحضارة وقيم حقوق الانسان نشأت أصلا معنا، وأنهم ليس لديهم أية دروس يلقنوننا إياها.

وبالنسبة لهذه المنظمة، وبصفة خاصة هذا الجهاز المناط به صيانة السلم والأمن الدوليين، هل يمكن لأعضائه وأعضائه الدائمين بصفة خاصة، أن ينظروا، بأمانة وبكل صراحة مباشرة في أعين الـ ٠٠٠ ٥٠ إمرأة اغتصبت في البوسنة والهرسك وفي أعين أطفالهم وآبائهم وأن يقولوا إنهم فعلوا كل ما في وسعهم لوقف وحشية الصرب؟ وماذا عن ضحايا سريبرينيتسا التي يبدو أن محنتها مست أخيرا عصب ضمير العواصم الأوروبية، كما شهد على ذلك عدد من البيانات في المجلس بالأمس واعتماد المجلس للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) الصادر في ١٧ نيسان/ابريل، هل يمكن للمجلس أن يشرح لماذا كانت هناك حاجة لفقدان هذه الأرواح الكثيرة حتى يتحرك؟

ورغم أن وفد جزر القمر يرحب بقرار المجلس ٨٢٠ (١٩٩٣) بشأن تشديد الجزاءات الاقتصادية على المعتدين في صربيا والجبل الأسود، إلا أننا نشعر بالقلق، لأن هذه الجزاءات بسبب إصرار عضو دائم لن يكون لها أثر مباشر لحماية المسلمين في البوسنة من القصف الصربي بالمدافع الثقيلة الموجهة إلى مراكز السكان المدنيين، ولا سيما سراييفو وبيهاك، وأنها لا تزال تعرض المسلمين في البوسنة للهجمات الصربية وتعطل إمدادات الإغاثة من جانب الأمم المتحدة إلى المناطق الأخرى.

لقد ذكر معلق أوروبي مشهور في رأي مؤثر قوي نُشر مؤخرا

"إن العدوان على البوسنة والهرسك الذي يتم بمنأى عن العقاب عرض الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة برمته للخطر".

هذا نقد قوي للغاية للمجلس وللأمم المتحدة؛ وقد آن الأوان لأن يصحح المجلس مساره ومسار الأمم المتحدة وأن يستعيد الثقة التي وضعها الصغار والضعفاء في هذه الهيئة الموقرة.

إن المجلس، مجلسكم، يتحمل التزاما أخلاقيا بعد أعمال التطهير العرقي التي لا يمكن وصفها التي ارتكبها الصرب في سريبرينيتسا واستمرارهم في احتقار المجتمع الدولي، بأن يتخذ على الأقل الاجراءات التالية بأن يعتمد فورا مشروع القرار المقدم من الدول غير المنحازة الذي ينبغي أن يتضمن ما يلي: تدابير لوضع كل الأسلحة الثقيلة لجميع الأطراف تحت السيطرة الفعالة للأمم المتحدة؛ تفويض الأعضاء فرادى أو جماعات لاستخدام القوة ضد أولئك الذين يرفضون إلقاء أسلحتهم؛ وتفويض فوري برفع حظر الأسلحة المفروض ضد ضحايا العدوان، شعب البوسنة والهرسك. لا يمكن للمجلس أن يفعل أقل من ذلك. وكيف يمكن له ذلك عندما توصل أقوى معارض لاستخدام القوة، وهو الرئيس المناوب للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، لورد أوين إلى نفس الاستنتاج الذي توصلنا إليه منذ وقت طويل، ألا وهو أن استخدام القوة وحده هو الذي يمكن أن يجبر الصرب على الجلوس على طاولة التفاوض؟

وبالنسبة لكم، أنتم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، هل نحن بحاجة لأن نذكركم بأن الشرف المسبغ عليكم من جانب الآباء المؤسسين لهذه المنظمة يقترن بالمسؤوليات والتضحيات من جانبكم؟

وبالنسبة للممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، إن نصيبكما من المسؤولية ليس بحاجة إلى تأكيد وإن تردد بلديكما في اتخاذ قرارات سياسية شجاعة ولكنها صعبة يصعب فهمه. مع ذلك فإن الأنباء التي نتلقاها من عاصمتيكما تشيع في قلوبنا الأمل بأنه قد آن الأوان لأولئك الذين يتخذون القرارات لاتخاذ إجراء جاد، وإننا نرحب بهذا التغير في المسلك. وكما يقول الانكليز إن التأخير خير من عدم اتخاذ أي قرار. فلتعملوا الآن قبل أن يحكم التاريخ عليكم بقسوة.

وبالنسبة للممثل الدائم للاتحاد الروسي، نود أن نذكره بكل احترام بأن بلده كعضو دائم العضوية في المجلس يتحمل مسؤولية دولية خاصة، وهي في هذه الحالة الحفاظ على السلم والأمن في البوسنة والهرسك، كأولوية قصوى. لقد انتهت الحرب الباردة، لقد ذهبت، وذهب معها وقت حماية مصالح العملاء، ولا سيما العملاء الذين يعتبرون معتدين وحشيين والذين يتجاهلون تماما المعايير الدولية المتحضرة. يقول الانكليز "إن الطيور على أشكالها تقع"، وإنني واثق بأن الشعب الروسي لا يود مساندة شعب يرتكب اغتصاب النساء والأطفال الصغار بشكل جماعي لأهداف سياسية كما يفعل الصرب. وينبغي أن يتحاشى بلدكم هؤلاء المغتصبين كما يتجنب البرص، ولا تتذكروا لمسؤولياتكم الدولية من أجل ناس إنني واثق أنهم لن يشعروا إزاءكم بالامتنان لذلك. ولا تجعلوا من أنفسكم مدافعين عن الظلم، وإلا فإنكم ستصبحون ظالمين أنفسكم. إن المجتمع الدولي يراقبكم وسيصدر التاريخ حكمه على أعمال بلدكم.

أما بالنسبة للممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، فإننا نقدر الموقف المبدئي المستمر لبلدكم فيما يتعلق بالتخويل باستخدام القوة للأعضاء فرادى، ولكننا نود أن يعيد بلدكم النظر والتفكير فيما يحدث في البوسنة والهرسك، بسبب الوحشية والأساليب غير الانسانية التي يستخدمها الصرب في سياستهم الخاصة بالتطهير العرقي التي تعتبر سياسة إبادة للجنس باعتبار تلك حالة بالغة الخطورة تستحق تصويتكم مؤيدين لتفويض باستخدام القوة بالإضافة إلى رفع حظر الأسلحة عن شعب البوسنة والهرسك.

وبالنسبة للدولة العظمى الوحيدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فإن لدينا ما نقوله للسيدة السفيرة، التي نعرف أنها غير موجودة هنا الآن. إن التعصب الديني والاضطهاد والتعصب الأعمي يعتبرها شعبها أمورا غير أخلاقية بحق، لأن المجتمع الأمريكي يتشكل من شعوب هربت في يوم من الأيام من الاضطهاد، وفي كثير من الأحيان يضحي الشعب الأمريكي بملذات أكباده دفاعا عن العدالة والقضايا العادلة وضد القمع.

لقد أصبح من الواضح منذ الحرب العالمية الأولى أنه بدون القيادة الأمريكية لا يمكن تحقيق أي شيء. وأثناء الحرب العالمية الثانية ساعدت القيادة الأمريكية أوروبا على التخلص من النازية. وإن القيادة الأمريكية هي التي هزمت الشيوعية، وأخيرا كان دورها القيادي هو الذي ساعد على تحرير الكويت وحماية الأكراد والشيعة من صدام حسين.

منذ شهور قليلة كان الشعب الصومالي يموت بالمئات يوميا من الجوع، بينما كان الغذاء متوفرا ولكن لم يكن من السهل وصوله إلى من يحتاجونه، وكان المجتمع الدولي يقف عاجزا لا حول له ولا قوة بينما يرهب تجار الحرب في الصومال شعبهم. وكانت بلدان قليلة راغبة في إرسال قواتها إلى الصومال للمساعدة على تأمين الغذاء لشعب الصومال الذي يعاني، ولكن عندما اتخذت الولايات المتحدة القرار السياسي الشجاع الجدير بالثناء من أجل أن تفعل شيئا لعلاج هذه الحالة، تغير كل شيء نحو الأطفال. وانضم عدد من البلدان التي كانت غير راغبة في تقديم القوات إلى جهود صون السلم. ومرة أخرى تصرفت القيادة الأمريكية كعامل مؤثر هام.

إن أمريكا بحاجة إلى الوقوف بقوة إلى جانب مبادئها. إن بلدكم، سيدتي السفيرة، ينبغي أن يحتل مركز القيادة باستخدام جميع الوسائل اللازمة لوقف العدوان الصربي على شعب البوسنة والهرسك. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء حاسم لمنع مزيد من جرائم إبادة الأجناس يرتكبها الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. ولتتذكروا: أنه بدون مسلمي البوسنة لن تكون هناك بوسنة وهرسك. ونود أن نضيف أن الحفاظ على البوسنة والهرسك شرط مسبق وحيوي للاستقرار والسلم في البلقان وفي أوروبا الكبرى بأسرها، في التحليل النهائي.

خلال الحملة الرئاسية في الولايات المتحدة شعرت الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم، وبخاصة نحن شعوب الأمة الاسلامية، بتشجيع كبير نتيجة موقف الرئيس كلينتون الراسخ بشأن مسألة البوسنة والهرسك؛ كما أن الطلب الذي وجهه مؤخرا زعماء كلا الحزبين في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة بالاستخدام الانتقائي للقوة جعلنا نعتقد أن الادارة ستضطلع مرة أخرى بدورها القيادي وأنها على استعداد للوفاء بمسؤوليتها الدولية. لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك لتنقذ الكويت، ويمكنها أن تفعل نفس الشيء لتنقذ البوسنة والهرسك. وبقيامها بهذا ستقضي على مفهوم ازدواجية المعايير وتضفي مصداقية على مفهوم النظام العالمي الجديد الذي هو على كل مفهوم أمريكي.

إن الشعب الأمريكي ليس في وسعه أن يكون غير مكترث بالاغتصاب الجماعي للنساء وتشويه صغار الأطفال وجريمة "التطهير الاثني" أو متسامحا بشأنها. والقيام بذلك ليس أمريكيا. والآن وقد تغيرت مشاعر الأوروبيين بشكل يرحب به، فإننا أعضاء المجتمع الدولي ننتظر بتوق أن تتصرف الولايات المتحدة بعزم.

فيما يتعلق بأعضاء مجلس الأمن من مجموعة بلدان عدم الانحياز، لا نملك إلا أن نحييهم ونثني عليهم. إننا فخورون بهم جميعا لموقفهم الثابت. ونؤيد مشروع قرارهم وندعو المجلس أن يعتمده بالتعديلات التي اقترحناها.

إننا نشكر الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن لتأييدهم المستمر لقضايا الضعفاء.

لا يمكننا أن نختتم بياننا دون تناول عملية السلام التي يقوم بها نيابة عن المجتمع الدولي الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، اللورد أوين والوزير فانس؛ ولا بد لي من القول إننا في جزر القمر، بينما لا نرضى بخطة السلام كثيرا ونعترف بعيوبها الكبيرة فإننا مثل آخرين كثيرين نقبل وجهة نظر الأمين العام في تقريره حيث قال:

"تمثل مجموعة تدابير السلم المقدمة من الرئيسين المشتركين الآلية الوحيدة المتاحة لإعادة السلم الى البوسنة والهرسك في ظل العدل واحترام حقوق الإنسان" (S/25479، الفقرة ٣٠)

إننا نحيي الطرفين اللذين وقعاها رغم الأضرار الواضحة التي تلحقها بشعبيهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جزر القمر على كلماته الرقيقة التي وجهها الى سلفي والي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم اليكم بالشكر على المجهودات البارزة التي تقومون بها خلال رئاستكم للمجلس. إن ما هو معروف عنكم من حكمة وقدرات دبلوماسية رفيعة لا بد أن يؤتي ثماره في أداء المجلس لمهامه الشاقة في التصدي للأزمات الدولية التي تواجهه هذا الشهر. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم السفير ترنس أوبراين المندوب الدائم لنيوزيلندا على الجهود البارزة التي قام بها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي.

إن التطورات المأساوية التي تتعرض لها جمهورية البوسنة والهرسك تضع مجلس الأمن في مواجهة مشكلة من نوع خاص، ويمكن أن تؤدي هذه التطورات المأساوية الى خلق سابقة خطيرة في التاريخ، سابقة تتعدى آثارها نطاق النزاع الحالي. إن دولة مستقلة ذات سيادة عضوا بالأمم المتحدة يتم الاعتداء عليها عسكريا وتتعرض للتلاشي تدريجيا أمام أنظار العالم بينما مجلس الأمن - وهو الجهاز المعني أساسا بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين - يقف عاجزا عن وقف هذه المأساة التاريخية.

إن مصداقية الأمم المتحدة كلها في الميزان اليوم، وسيكون حكم التاريخ قاسيا علينا جميعا، وعلى وجه الخصوص الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تملك القدرة العسكرية على ايقاف المذابح التي تدور يوميا، اذا تقاعس المجلس عن ممارسة صلاحياته.

إن وفد مصر راعته تطورات الموقف في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الماضية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء، ويهمه في المقام الأول وقف نزيف الدماء ووضع حد للجرائم البشعة التي ترتكب ضد المدنيين العزل الذين حرموا من وسائل الدفاع عن النفس. وانطلاقا من هذا الاهتمام نطالب مجلس الأمن بالتصدي بكل حزم ووضوح لهذه المأساة، وبأن يصدر قرارا فوريا ملزما بوقف القتال في كافة أنحاء البوسنة والهرسك، ويطالب الطرف المعتدي بضرورة الامتثال لقرار المجلس وتستخدم التدابير التي كفلها الفصل السابع من الميثاق.

لقد سبق أن اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن الموقف المتدهور في البوسنة والهرسك، ولكن كما نعلم جميعا تلك القرارات لم تنفذ، كما أنها لم تكن كافية واستمر العدوان الصربي دون اكتراث بالقرارات الدولية. لقد أزف الوقت لأن يوجه المجلس رسالة قوية وحازمة في مواجهة كل من صربيا والجبل الأسود والصرب المحليين بأن المجتمع الدولي قد نفد صبره أمام استمرار تجاهل أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية. لقد نفد صبره أمام مواصلة الاعتداءات الوحشية على أرض وشعب جمهورية البوسنة والهرسك. إن المجتمع الدولي لن يسمح باستمرار الأعمال العدوانية التي يسعى الصرب من ورائها الى خلق أمر واقع جديد من أجل تحقيق أحلام توسعية اقليمية.

إن الاسلوب الوحيد للتعامل مع هذه المشكلة يتحقق باصدار مجلس الأمن قرارا قويا واضحا باتخاذ كافة التدابير التي كفلها الميثاق للتصدي للطرف المعتدي، وحماية سيادة الضحية التي هي دولة عضو بالمنظمة الدولية وسلامتها الاقليمية وازالة العدوان عنها. هذه الخطوة هي التي تؤكد أن قواعد الشرعية الدولية يتم تطبيقها في كافة المناطق على حد سواء، وفي مواجهة جميع الدول دون أي تمييز أو ازدواجية في المعايير.

إن وفد مصر يدرك أن أبعاد الأزمة متشابكة وبالغة التعقيد، ويحدوه الأمل في أن تجد التسوية السياسية طريقها لتدخل حيز النفاذ في البوسنة والهرسك، خاصة وأن الرئيس علي عزت بيغوفيتش قد استجاب للنداء الدولي وقام بالتوقيع على خطة السلام المقترحة. وقد اتضحت الصورة جلية أمام العالم. فرغم ما تضمنته خريطة التقسيم من تمزيق أوصال جمهورية البوسنة والهرسك، استوفى الطرف البوسني المسلم جميع المتطلبات الدولية من أجل تحقيق التسوية السياسية.

لذلك يجب على مجلس الأمن عدم الانتظار على أمل أن يقوم الطرف الصربي بالتوقيع على الخطة السلمية، أو أن يواصل العناد والرفض وإضاعة الوقت، خاصة وأن الموقف على أرض الواقع لا يحتمل مزيدا من التأخير. ومن ثم، ينبغي أن يبادر المجلس فورا باتخاذ القرار الإلزامي بموجب صلاحياته، وأن يقرر فرض تلك الخطة، على جميع الأطراف، باستخدام التدابير الدولية، لإجبار الطرف الرافض على الامتثال لها.

إن ما يحدث في البوسنة والهرسك يضع النظام الدولي في تناقض مع نفسه. ففي الوقت الذي ينادي فيه باحترام حقوق الإنسان ووضعها على رأس سلم الأولويات الدولية، ونستعد فيه جميعا، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، لاستقبال إعلان عالمي جديد لحقوق الانسان، في نفس هذا الوقت تشهد التطورات الجارية في البوسنة والهرسك أبشع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي. وتؤكد التقارير الدولية الكثير من التفاصيل الخاصة بالمذابح الجماعية ضد المسلمين، وحرق الرجال أحياء، والاعتداء على الشيوخ والأطفال، والاغتصاب الجماعي والمنتظم للنساء المسلمات، وغير ذلك من الممارسات التي لم يكشف عنها حتى الآن، والتي تجاوزت - بقدر كبير - ما كان يطلق عليه النازيون القدامى "الحل النهائي".

إن وفد مصر يتساءل: لماذا الانتظار ؟ لماذا الازدواجية في المعايير ؟

إن العالم ليس بحاجة الى دليل إضافي على استخدام الصرب لكافة الوسائل لإبادة المسلمين وسحقهم نهائيا، وتطهير المنطقة منهم فيما يسمى "بالتطهير العرقي" الذي يسجل صفحة سوداء في تاريخ القرن العشرين وهو يقارب على الانتهاء بكل ما كان فيه من انجازات عظيمة.

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية مؤخرا أمرها المؤقت في القضية المرفوعة من جمهورية البوسنة والهرسك ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وجاء أمر المحكمة مطالبا صربيا والجبل الأسود باتخاذ التدابير العاجلة لوقف عمليات إبادة الجنس في البوسنة والهرسك.

إن مجلس الأمن، بعد هذا الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، قد أصبح تحت المجهر أمام العالم كله، لكي يضطلع بمسؤولياته بمقتضى الميثاق للحفاظ على الشرعية الدولية، بل للمحافظة على هيبة النظام الدولي، وذلك حتى يثبت المجلس للعالم أن الحفاظ على سلامة وكرامة الانسان هو بحق قمة الأولويات في الاهتمامات الدولية المعاصرة.

في ضوء ما تقدم بيانه فإنه ينبغي أن يجري مجلس الأمن - بصورة عاجلة - مراجعة شاملة لقراراته التي لم تنفذ حتى الآن. وبدلا من الالتجاء الى وسائل طويلة المدى كالعقوبات التي ثبت في حالات عديدة قصورها عن بلوغ الأهداف المنشودة في الوقت المطلوب، يجب أن يقرر المجلس سلسلة من التدابير الفورية قد يكون أهمها: فرض وقف القتال الدائر في البوسنة والهرسك فورا، ورفع الحظر المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، وإخضاع الأسلحة الثقيلة التي بحوزة الصرب للسيطرة الدولية الفعالة، وإلزام القوات المسلحة الصربية بالانسحاب من الأراضي التي استولت عليها بالقوة في البوسنة والهرسك، وتوجيه ضربات جوية للأهداف العسكرية التي تشكل قاعدة الارتكاز الأساسية للأعمال العدوانية، وإلزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقطع خطوط الإمدادات العسكرية والاقتصادية الموجهة للصرب داخل البوسنة والهرسك، من أجل شل عوامل التغذية للآلة العسكرية الصربية المستمرة في العدوان؛ قيام الأمم المتحدة بنشر مراقبين دوليين على طول الحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب قرار المجلس ٧٨٧ (١٩٩٢)، التصدي لممارسات التطهير العرقي بتدابير فعالة وفورية أهمها: أولا، فرض رقابة دولية كاملة لضمان وقف جميع العمليات الصربية التي تؤدي الى طرد السكان المسلمين من خلال عمليات التخويف بالقوة والتعذيب والاغتصاب وغيرها. ثانيا، وضع تدابير دولية إلزامية لضمان عودة الذين تم طردهم تحت دعوى التنقية العرقية، وإلزام السلطات الصربية المسؤولة بدفع التعويضات المناسبة. ثالثا، ضرورة تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد البشرية وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في إطار تنفيذ سياسات التنقية العرقية، للمحاكمة العادلة أمام محكمة جرائم الحرب التي سبق أن قرر المجلس انشاءها، مع تحميلهم المسؤولية الفردية عن سلوكهم، وعدم قبول الدفع بأنهم كانوا يخضعون لأوامر رئاسية. كذلك يجب إنشاء الآلية الفعالة لوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ الفوري.

إن وفد مصر يطالب باستخدام الفصل السابع من الميثاق لمواجهة المعتدي، وإلزامه بالامتثال للشرعية الدولية. إن مصر، مثلها مثل عدد من الدول الأعضاء، في المجلس، تشارك بقوات عسكرية، في إطار قوات الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. ولا ينبغي التعلل بالتخوف على أمن وسلامة أفراد القوات الدولية كذريعة للحيلولة دون استخدام التدابير الدولية الجماعية التي قررها ميثاق الأمم المتحدة.

إن وفد بلادي، بوصفه عضوا في مجموعة الاتصال التي شكلها المؤتمر الاسلامي لمتابعة هذه المشكلة، يضع هذه الأفكار والمقترحات أمام المجلس، ويأمل أن يأخذها المجلس في الاعتبار، وأن يبادر على الفور بتقرير التدابير الدولية الفعالة، الكفيلة بوضع حد للمأساة الجارية على أرض البوسنة والهرسك بشكل حاسم، بشكل شامل، بشكل فوري. إن أنصاف الحلول لم تعد مقبولة، وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته. فإما أن يمارس

المجلس صلاحياته كاملة، أو يقر بعجزه، ويفسح الطريق أمام الجمعية العامة لتعقد دورة استثنائية طارئة تبحث الموقف المتدهور في البوسنة والهرسك، وتأخذ زمام المبادرة بمطالبة المجتمع الدولي بتقديم المساعدات الضرورية التي تمكن جمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في الأمم المتحدة، من ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس، بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها الى سلفي وإلي.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم المنصب السامي، منصب رئيس مجلس الأمن، لشهر نيسان/ابريل، وأن أعرب عن ثقة وفد أوكرانيا بأن قيادتكم القديرة ستواصل مداولاتنا الحالية إلى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير أوبراين، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في البوسنة والهرسك ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد، والتصاعد المستمر للقتال بين جميع الأطراف في الصراع، الذي يسفر عن إراقة دماء السكان المدنيين ومعاناتهم بشكل يجل عن الوصف، تبرز مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تسوية الأزمة في البوسنة والهرسك بصورة عاجلة. إننا نواجه تهديدا حقيقيا باتساع الحدود الجغرافية للصراع إلى خارج البوسنة والهرسك وإمكانية اشتراك بلدان أخرى أو حتى مجموعات من البلدان في هذا الصراع. وأن استمرار القتال الجنوني يهدد الاستقرار الأوروبي ويقوض الفرصة التاريخية لبناء هيكل أمني بعد الحرب يقوم على أساس سليم في العالم.

يواصل مجلس الأمن بثبات تشديد الرد الدولي على موقف التحدي لتلك الأطراف في الصراع التي تجاهلت النصيحة الودية والتحذيرات المؤاتية. وكانت القرارات المتتالية تنزل عقوبات جديدة، وينبغي اعتبار اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣) بأنه نتيجة منطقية لهذه العملية. ولا بد لهم جميعا أن يدركوا أن المجتمع الدولي سيواصل تصعيد الضغط على المسؤولين عن استمرار الحرب في البوسنة والهرسك حتى تحقيق الأهداف النهائية لإقامة السلم واستعادة الاحترام للإنسان والحقوق القومية في تلك المنطقة.

وفي رأي أوكرانيا، ان السلم في تلك المنطقة يمكن تحقيقه على أساس مبادئ احترام الاستقلال السياسي والسيادة لدولة البوسنة والهرسك المعترف بها دوليا؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ واحترام جميع الدول المجاورة لسلامتها الإقليمية؛ واحترام جميع الأطراف لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية احتراما صارما؛ والتسوية التفاوضية للمنازعات بين المجموعات العرقية بالسبل السياسية السلمية؛ وعدم الاعتراف بكل التغييرات الإقليمية الناجمة عن استخدام القوة.

إن جميع المبادئ التي ذكرتها واردة في خطة السلم الشاملة المقدمة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وترحب أوكرانيا بأن هذه الخطة تحظى الآن بالقبول التام من جانب طرفين بوسنيين. وفي نفس الوقت، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء رفض الطرف البوسني الصربي حتى الآن قبول خطة السلام بالكامل، بما في ذلك الخريطة المؤقتة للمقاطعات. وفي رأينا، ينبغي بذل جهد إضافي من جانب المجتمع الدولي بغية تجديد عملية المفاوضات فيما بين الأطراف البوسنية برعاية الأمم المتحدة، بغرض التوصل إلى حل مقبول للجميع.

وتشعر أوكرانيا بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البوسنة والهرسك، ولا سيما في سريبرينيتسا، ويفزعها مصير آلاف المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال المحاصرين في المدينة بدون غذاء أو عناية طبية أو أية خدمات أساسية. ومن غير المقبول أن يربط الأطراف في الصراع المسائل الإنسانية بأهدافهم السياسية الأوسع ويمنعون القوافل الإنسانية من الوصول إلى السكان الذين هم بحاجة إليها. إننا نؤيد الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) بإيصال المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع الأطراف في البوسنة والهرسك ونوافق على أن أية إعاقة لإيصال المساعدة الإنسانية تمثل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

ويود الوفد الأوكراني أيضا أن يؤكد على الدور الأساسي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك في إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين. إننا نحيي شجاعة وإخلاص اصحاب الخوذ الزرق في اضطلاعهم بهذه المهمة النبيلة، ومن بينهم الكتيبة الأوكرانية في سراييفو، التي عانت من خسائر جسيمة، بما في ذلك مقتل أربعة جنود، قتل آخرهم في ١٦ نيسان/ابريل. وليس هذا إلا تذكرة جديدة بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع دون تأخير تدابير فعالة ملزمة قانونيا لضمان سلامة أفراد حفظ السلام والموظفين الآخرين ومحاكمة المسؤولين عن الهجمات المتعمدة على أفراد حفظ السلام.

ويرى الوفد الأوكراني أن تدابير الإنفاذ التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) ترمي إلى التوصل إلى حل سريع للأزمة في المنطقة. وكما جاء في رسالة وجهها رئيس جمهورية أوكرانيا، السيد ليونيد كرافتشوك، إلى الأمين العام بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣:

"تعتبر أوكرانيا جزاءات الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة في يوغوسلافيا سابقا وتؤكد عزمها على الالتزام بها بحذافيرها".

وفي الوقت ذاته، يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتخفيف الآثار السلبية للجزاءات بالنسبة للدول التي لا تمتثل بها فحسب بل أوكلت إليها أيضا مهمة ضمان إنفاذ نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن. ولتوضيح حجم المشكلة بالنسبة لأوكرانيا، أود أن أسرد مثالا واحدا. فنتيجة للجزاءات وتعطيل عمليات الشحن في نهر الدانوب، تقف إحدى شركات الشحن الرئيسية في أوكرانيا، شركة شحن الدانوب، التي تبلغ أرصدتها بليوني دولار، على حافة الانهيار الاقتصادي. وهذا يعني أنه قد يفقد ٢٥ ٠٠٠ عامل وظائفهم، تاركين أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عائل دون أي مصدر للرزق.

نحن نعتقد أن الوقت قد حان، ولا سيما بعد اعتماد القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، لايجاد السبل العملية لتطبيق المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأن مثل هذا القرار سيجعل الجزاءات أداة فعالة متاحة لمجلس الأمن تحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، يرحب وفد أوكرانيا بإنشاء الفريق العامل في إطار اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا لمعالجة هذه المسائل.

ومما له أهمية أيضا أن تشمل المبادئ التوجيهية التي ستضعها اللجنة المعنية بالجزاءات تدابير لا تضر بصورة غير منصفة ببلدان ثالثة. وعلينا أن نتذكر أن جزاءات مجلس الأمن موجهة ضد دولة أو دول معينة، ويجب ألا تكون البلدان الأخرى في المنطقة الهدف النهائي أو غير المقصود لتدابير الإنفاذ. وهذا يتطلب تعاونا وثيقا للغاية بين اللجنة والترتيبات الإقليمية، بما في ذلك بعثات المساعدة المتصلة بالجزاءات.

في الختام، يود وفد أوكرانيا أن يؤكد على أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تدرك أن حل المشكلة البوسنية لا يمكن أن يتم على ساحة المعركة. وأن السلام الممكن الوحيد يمكن تحقيقه على طاولة المفاوضات. وبوضع ذلك في عين الاعتبار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استخدام جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة المنصوص عليها في الميثاق لوضع نهاية لحالة الحرب القائمة في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

نظرا لتأخر الوقت، أعتزم رفع الجلسة الآن. وبموافقة أعضاء المجلس، ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال، عصر اليوم الثلاثاء ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠ بالضبط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠